مجلة رفوف – مخبر المخطوطات – جامعة أدرار – الجزائر ـــــــــــــــــ المجلد: 11 / العـدد:01 (جانفي 2023) ص 489– 502
ISSN: 2335-1381 EISSN: 2602-5949 Legal Deposit: 2013-6352

الثّورة على العامل النّحويّ، ثورة لأجل التّيسير أم لمواكبة الموضة والمعارضة ؟

The Revolution against the Grammatical Factor; a Revolution for Facilitation or Keeping up with Fashion and Opposition?

حياة بن طاقة [1]، بلقاسم دفة [2]
Hayat BENTAGA[1], belkacem DEFFA [2]
1 جامعة الحاج لخضر – باتنة (الجزائر)، hayat.bentaga@univ-batna.dz
مخبر الشعرية
2 جامعة الحاج لخضر –باتنة (الجزائر)، deffabelkacem@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/09/09	تاريخ القبول: 2022/12/03	تاريخ النشر: 2023/01/22

الملخص : نشأ النّحو العربيّ للحفاظ على اللّغة من اللّحن الّذي طالها في القرون المتقدّمة من الدّعوة الإسلاميّة بسبب دخول ألسن جديدة ، وتوقهم للتّعرّف على الدّين الجديد المعجز، فتحرّك الوعيّ اللّغويّ والغيرة على اللّسان اللّسان الذّي تعهّده الله بالحفظ لضبط قواعده وإبعاد شبح اللّحن والغلط عنه، نشأت نظريّة لاقت الاستحسان لصرامة ودقّة مبادئها فدرسها الكثيرون قديما وحديثا ، غير أنّها لاقت أيضا المعارضة ومحاولة الإلغاء قديما وحديثا بدعوى تيسير النّحو وتسهيل أخذ اللّغة

المتعّن في آراء المعارضين يجد خلاف قائما بينهم في طرائق التّيسير بل في المصطلحات والآراء والمباديء فمن داع للإحياء إلى مجدّد إلى ميسّر إلى ملغ ..هذا يهاجم النّحو العلميّ والثّاني عناصر العامل وأسسه دون توحيد الرّؤى أو اقتراح بديل أو نموذج يحتذى ،ومن هنا جاءت أهميّة البحث إثباتا لأصالة العامل وحتميّته حفظا للغة من التّمييع واللّحن .

الكلمات المفتاحية: العامل النّحويّ ، المعارضة والتّاييد ، خلاف المعارضين.

Abstract:

Arabic grammar arose to preserve the Arabic language from the mistake and error that affected it in the first two or three centuries of the Islamic call، because of the entry new tongues and their eagerness to learn about the new religion.

The movement of linguistics awareness and modify the tongue, which ALLAH save to control the rules of speech and remove the specter of error

A factor theory that received applause for the rigor and accuracy of its principles so many people studied it they are her supporters، old and new but it also met opposition and an attempt to cancel.

Under the pretest of facilitating grammar and language, they attack factor theory، because the grammatical factor is complex and calls for interpretation to come out of the syntactic rule. even suggesting an alternative to replace it.

Keywords: factor theory, opposition ، supporters and opponents.

المؤلف المرسل: حياة بن طاقة ، **الإيميل**: hayatbentaga1980@gmail.com

1.مقدمة:

تصنّف اللّغة العربيّة ضمن اللّغات السّاميّة ، وذلك عائد لخصائص مشتركة بينها وبين أخواتها السّاميات خصائص قد تزيد أو تنقص بينهنّ فتميّز لغة عن أخرى ، لن نخطيء إذا قلنا أنّ العربيّة حافظت على مجموع خصائص اللّغة الأم دونا عن غيرها من اللّغات وهذا ما أقرّته كتب فقه اللّغة ، وتفرّدت بخصيصة الإعراب القائمة أساسا على نظريّة العامل ، هذه الأخيرة الّتي أسالت الكثير من الحبر شرحا ونقدا تأييدا ومعارضة قديما وحديثا.

ما يلفت الانتباه أنّه بين معارضي النّظريّة أنفسهم وقع خلاف إمّا في مباديء دعواتهم أو في المنظومة الاصطلاحيّة المبرزة لرفضهم للعامل ،واكتنف الخلاف حتّى مطالبهم ، فمن رافض لواحد من أسس نظريّة العامل إلى رافض لأساسين أو ثلاث وكأنّ دعواهم غير مؤسّسة ورفعها لم يستوف شروط المطالبة بها ، وعليه نجد أنفسنا أمام إشكال كبير هو : هل الثّورة على العامل عبر العصور جاءت لتيسير النّحو كمنظومة علميّة أم أنّها ثورة لأجل الخلاف وحصد الألقاب النّحويّة والشّهرة ومواكبة موضة دعاوى التجديد ؟ وتمخّضت عن هذه الإشكاليّة أسئلة ملحّة:

1- لماذا لم يتّفق المعارضون على قاعدة اصطلاحيّة واحدة لقضيّتهم ؟

2- أين البدائل الّتي يضعونها عوضا لنظريّة عتيقة وعميقة كنظريّة العامل النّحويّ؟

3- لماذا لم تتوحّد مطالبهم واختلفوا فيما رفضوه من النّظريّة ؟

ولأجل ما سبق جاءت هذه الوريقات البحثيّة لمحاولة إماطة اللّثام على هذه القضية ، آملة فكّ مغالق التّساؤلات الّتي تتبادر للباحث اللّسانيّ مبرزة مدى اتفاق الجماعة المنادية بإلغاء العامل إن تيسيرا أو إحياء أو إلغاء أو تجديدا ومدى تبني واحدهم أفكار الجماعة ومبادئها ، أو إظهار التّنافر والشّقاق بالتّالي توقيع الغرض الحق وراء رفضهم للعامل وذلك اعتمادا على النّقد والوصف والتّحليل.

2. العامل وأسباب وضعه:

بعد دخول الإسلام إلى الأمّة الإسلاميّة وذيوع أمره تهافت النّاس أفواجا عليه ومن كلّ صوب ، مال اللّسان العربيّ إلى الاعوجاج واللّحن وكان ذلك بداية القرن الثّاني الهجريّ ، وهذا ما أكّده عبد الجليل مرتاض حين قال : (لعلّ أقدم هذه الرّوايات الّتي تحوم حول اللّحن بمعنى الزّلل في اللّغة حدث حوالي 102 هـ وما قبلها كما أسلفنا إلّا أنّ ثمّة رواية رواها غير واحد من القدماء ترجع إلى عهد النّبيّ (ص) الّذي سمع رجلا يلحن في كلامه بحضرته فقال

: (أرشدوا أخاكم فإنّه قد ضل) (جني، 1952، صفحة 8) ثمّ ينسب إلى النّبيّ (ص) أنّه قال : أنا من قريش ونشأت في بني سعد فأنى لي اللّحن) (السيوطي، 1985، صفحة 110) (مرتاض، 2008، صفحة 68/67)

فاللّحن إذن لم تعرفه العرب قبل الإسلام وذلك موضّح بارز في قول مرتاض ، فالألسن عُصمت قبل ذلك من الخطأ والزّلل والغلط بدليل إيفاد العرب أبناءهم القبائل لتنشأ ألسنتهم مستقيمة فصيحة معربة على السّليقة ، وذلك ما دلّل عليه النّبيّ – صلى الله عليه وسلّم – حين بيّن نشأته في بني سعد على الرّغم من أنّ قريشا لم تشكو اللّحن وقتها ، وقد عدّ صلوات ربي وسلامه عليه من أخطأ في الكلام ضالا عن لسان القوم وعادتهم الكلاميّة ، غير أنّ اللّحن استفحل في القرن الثّاني الهجري ما دعا الغيورين على اللّغة تلافي الأمر والاستعجال لإيجاد الدّواء قبل أن يصل الدّاء عظم اللّغة العربيّة وهو أمر جلل عندهم لقداسة لغتهم ومكانتها العليا ، فسارعوا بالتّرياق جمعا وتصنيفا وتبويبا وصونا من اللّحن الّذي مسّ الخواص والعوام.

غير أنّ اللّحن امتدّ مع امتداد الفتوحات الإسلاميّة ، ممّا استوجب أن يعالجه أبناء اللّغة وارتأى الفطاحل منهم إنشاء عدد من العلوم تحكم اللّسان وتعيد له فصاحته وسلامته ، إنّ أبرزهذه العلوم وأنضجها النّحو إذ جاء عاصما للمتكلّمين من اللّحن والزّلل ، جاء لحفظ لغة الدّاخلين الجدد والمولّدين كون العربيّ القح ينشأ سليقيّا لا اعوجاج يعتري لسانه ، لقد نشأ النّحو على أسس منطقيّة عقليّة تحترم التّاثير والتّأثّر ، كما تراعي السبب والمسبّب لأنّه ينقض اللّبس والغموض اللّذان قد يفرضهما التّعامل اللّغويّ خاصّة في البيئة الجديدة ، محترما بذلك عقل الإنسان الّذي يميل لضرورة إقناعه بل ويجنح لاكتشاف أسباب النّتائج ، هذه الخصيصة النّحويّة فرضت وجود ما يعرف بالعامل النّحويّ ضابطا للإعراب وأواخر الكلمات في مدرج الكلام وبه سهُلت المعاملة اللّغويّة .

إلّا أنّ ما عسّر السانتكس العربي هو البحث وتقصي العلل ، هذا ما اتخذته فئة من دعاة التّيسير فتناولوه نقدا وتحليلا أو إلغاء ، لكن قبل عرض آرائهم ومنهجهم وحججهم علينا التّعرّف على العامل أوّلا .

1.2مفهوم العامل النّحويّ:

لعامل من مادّة (ع م ل) في المعاجم العربيّة وجاء في أكثر من معجم أنّه المهنة والفعل يقول ابن منظور في اللّسان : (العامل : الّذي يتولى أمور الرّجل في ماله وملكه وعمله ومنه قيل للّذي يستخرج الزّكاة : عامل

العَمَلُ: المهنة والفِعْلُ) (الإفريقي، لسان العرب ، دت، صفحة 3107)بالتّالي العامل في اللّغة فاعل الفعل وصاحب المهنة ، أيلتقي معناه اللّغوي مع المعنى الاصطلاحيّ أم قد تعتريه تغيرات ؟

يعرّفه التهانويّ في كشّافه : (العامل : Agent

هو عند النّحاة ما أوجب كون الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب) (التهانوي، 1996، صفحة 1160)

فالعامل إذن يفعل ويشتغل في أواخر الكلمات فيظهر حركتها الإعرابيّة ، لأنّ الإعراب ليس إلّا أن نتتبع أواخر الألفاظ فنضبط حركتها .

والعامل عند النّحاة نوعان : لفظي ومعنويّ يقول ابن جنّي: (إنّما قال النّحويون عامل لفظيّ وعامل معنويّ ليُروك أنّ بعض العمل يأتي عاريًا من مصاحبة لفظ يتعلّق به ، كرفع المبتدأ بالابتداء ورفع الفعل المضارع لوقوعه وقع الاسم) (جني، 1952، صفحة 109)فالعامل اللّفظيّ هو ظهور لفظ في التّركيب يؤثّر في سلسلة الكلام فيحدث وسما أو حركة إعرابيّة كعمل الفعل في الفاعل ونائب الفاعل وفي المفعول ، أو كعمل المبتدأ في الخبر أو حروف الجر في الأسماء بعدها أو غير ذلك من المؤثّرات فيما يليها، أمّا المعنويّ فهو مخفيّ لا يظهر في التّركيب وجلّ ما يظهر هو عمله وأثره فيما بعده ومثّل له ابن جني بعمل رتبة الابتداء في رفع المبتدأ ، وإن كان الأمر خلافيّا بين مدرستيّ البصرة والكوفة ، أو ارتفاع المضارع لوقوعه موقع الاسم ولمضارعته الأسماء إذ يحتمل الزوائد مثلها في بدايته (أحرف المضارعة) وكذا لدخول لام التّوكيد عليه وهي المختصّة بالأسماء كقولنا : إنّ الرّبيع لفاتن / إنّ الرّبيع ليفتن

كما شبّهوه بالمبتدأ الّذي يرتفع لتجرّده من العوامل (النّواسخ) كذلك تجرّد المضارع من حروف النّصب والجزم .

2.2 حقيقة العامل النّحويّ ودوره :

فيما سبق من تعريف اصطلاحيّ عرفنا أنّ العامل يُحدث الحركات الإعرابيّة ويتسبّب فيها وعليه لا تنشأ الضّمّة والفتحة والكسرة والسّكون إلّا بسببه ، فقد نعود للمعنى لضبط الرّتبة لكنّ اللّفظة تأخذ علامتها الإعرابيّة في تسلسل التّركيب من وظيفة العامل فيتحدّد رفعها ضمّها كسرها أو تسكينها لذا عُرفت العربيّة بأنّها لغة العوامل بامتياز ، لقد ارتبط العامل بالعلل بأنواعها فكانت التّأويلات والتّخريجات وهذا يتطلّب ذكاء وإعمالا للذّهن بمستويات عليا للخروج للسّبب الحقّ في اتخاذ اللّفظة حركتها وموقعها يذكر محمد عيد :(فكرة العامل – كما عرضنا في السّابق – للعقل فيها نصيب واضح لما فيها من حديث عن التّأثير والتّأثّر والوجود والعدم ، وإذا كانت هذه الفكرة ذات صبغة عقليّة هكذا فإنّ مجال الحديث عن نشأتها قد تحدّد وهو الجوّ العقليّ الّذي أحاط بالنّحو ونشأته وتطوّره) (عيد، 1989، صفحة 202) ، إنّ العربيّ يحتاج لفهم الأسباب الباعثة على اتخاذ الكلمة ولبسها ثوب هذه الحركة الإعرابيّة دونا عن غيرها ، فليس جزافا وضع الضّمّة أو الفتحة أو حركة أخرى فما يجعلهم يعربون في كلامهم هو العامل يقول ابن هشام الأنصاريّ في ذلك : (الإعراب أثر ظاهر أو مقدّر يجليه العامل في آخر الكلمة) (الأنصاري، 2001، صفحة 22) فإذا لم يعرب العربيّ ولم يقف على أواخر الكلمات في

كلامه بالحركات فقد لحن ، فالإعراب يعصم العربيّة من الفساد وبه ترتبط عناصر الجملة وتتفاعل فيما بينها بالتّالي تتجلى أهميّة العامل النّحويّ إذ لا يضبط الكلام دونه لا كتابة ولا مشافهة.

نشأ العامل من رحم العقليّة المنطقيّة وهو ناجم عن العربيّة لا عن غيرها ، به يستدلّ اللّغويّ على أصالة وعربيّة النّحو فلا يبقى مجال للتّشكيك والرّيب وهذا ما يؤكّده الدّجنيّ : (ممّا لا يدع مجالا للشّكّ أنّ النّحو العربيّ لم يأخذ عن غير ه من اللّغات ولم يتأثّر بفلسفات الأمم الأخرى وذلك لوجود العامل ، فالعامل لا وجود له في اللّغات الأخرى) (الدجني، دت، صفحة 47) وبحجّة دامغة كهذه يدحض اللّغويّ عن النّحو امتداده عن الأنحاء الأخرى وتأثّره بها ولم يكن رأي الدّجنيّ الوحيد في ذلك فها هو وليد الأنصاريّ يدلي بدلوه في ذلك : (نظريّة العامل من الأسس الهامّة الّتي قام عليها النّحو العربيّ وهي نظريّة عربيّة صرف ، لأنّها ولدت من بيئة عربيّة لم تتأثّر بالمؤثّرات الأجنبيّة ، وقد ولدت في مرحلة النّشأة ، المرحلة الّتي تأسّس فيها النّحو العربيّ واكتملت قواعده الّتي تشمل القرنين الأوّل والثّاني) (الأنصاري و.، 2014، صفحة 45) بذا يجزم الأنصاريّ عن عدم حدوث أيّ تفاعل أو تلاقح بين نحو العربيّة والأنحاء بل والفلسفات والمنطق في اللّغات الأخرى .

3- نظريّة العامل في ميزان التّأييد والمعارضة :

إنّ ابتداع نظريّة تحاول البحث في الأسباب والعلل الّتي تجعل الجملة العربيّة تتشكّل على نمط معيّن متأثّرة بمؤثّرات معينة كنظريّة العامل لدليل على نبوغ وعبقريّة العقليّة العربيّة . فعقليّة مثل الّتي امتلكها عبد الله بن أبي إسحاق الحضرميّ (ت 117هـ) استطاعت بذكائها الحاد أن تمدّ القياس في النّحو العربيّ وتشرح العلل لقادرة على وضع أسس نظريّة فذّة كنظريّة العامل ، ليتبناها بعدها عيسى بن عمر الثّقفي (ت 149هـ) ثمّ يأتي دور الخليل بن أحمد الفراهيديّ (ت 175هـ) ليوسّعها ويضع قواعدها ويليه تلميذه سيبويه (ت 180هـ) شارحا وموثّقا لها ، ذهنيات عكفت على إخراج نظريّة متكاملة ، غير أنّها لم تسلم من النّقد والمعارضة والرّفض لزعم المعارضين أنّ فيها نقائص تحتاج إلى تقويم ، يقول عباس حسن : (إنّ نظريّة العامل الّتي ابتكرها النّحاة نظريّة بارعة عظيمة ودليل نبوغ وعبقريّة وطالما امتدحناها ولم ننكر من أمرها إلّا التّعسّف – بغير داع – في تطبيقها وهذا هو العرض المعيب في جوهرها النّفيس .... ونحن نكشف عنها هذا العرض في مناسبات مختلفة لصفو جوهرها ويخلص معدنها الثّمين ولهذا ندع الجدل هنا في سبب رفع المضارع ...) (حسن، دت، صفحة 277) إنّه إقرار صريح من عباس حسن بأصالة وتميّز وعبقريّة نظريّة العامل على الرّغم من معارضته للتّعقيد الّذي طال بعض جوانبها ، وفيما لا يجد الدّارس لنحو الرّعيل القديم معارضة أو عدم تقبّل للنظريّة ، بل يلمس إجماعا جعلهم

يقرّونها ركنا أساسا في درسهم النّحويّ .ثمّ ظهرت دعوة محمد بن المستنير (قطرب – 156هـ) الرّافضة لمبادئ النّظرية –الّتي سنفصّل فيها في وقتها– ثمّ سكتت دعوة التّشكيك حتى عهد ابن مضاء القرطبيّ (ت 592هـ) الّذي قارن بين النّحو والفقه ووجد أنّهما يتضخمان بالتّخريجات والتّأويلات فبنى كتبا تعارض ذلك أبرزها (الرّد على النّحاة) الّذي طرح فيه آراءه المعارضة للعامل وله أيضا كتاب (المشرق في النّحو) و(كتاب تنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان) غير أنّ دعواه هذه لم تلق الصّيت الّذي لقيته عند المحدثين ، وإذا أردنا الوقوف على أسباب المطالبة بتيسير النّحو نجد منها :

1- (محاولة تخليص قواعد النّحو وأحكامه وتهذيب ضوابطه وأمثلته وتقريب تناوله إلى المتعلّمين وإتيان ما هو ضروريّ منه وجعله مناسبا لمستوياتهم ومؤدّيا لحاجاتهم العلميّة والعمليّة وتكوين المهارة اللّغويّة لديهم) (قباوة، 1999، صفحة 105)

2- وعي النّحاة الأوائل بصعوبة مؤلّفاتهم ، حيث لم تستطع عقول المتعلّمين أن تستوعب النّحو كما شاء النّحاة أن يكون .... فاصطدموا بالنّفور وتنبّهوا إلى ضرورة التّيسير) (عيد، قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية والأدبية ، 1939، صفحة 57)

3- اتساع المادّة العلميّة وتشعّب أبوابها ،ورغبة العلماء في التّشديد من خلال التّأويلات والعلل وظهور التّذييلات والشّروحات وشروحات الشّروحات ممّا أربك المتعلّم وأطال في المتون هذا ما أدى إلى عزوف النّاشئة عن قراءة المطوّلات

4- (ألّف النّحاة منذ القديم الكثير من المختصرات في النّحو للمتعلّمين وهذا دليل على وعيهم بأنّ النّحو كما استنبطوه غير صالح كقواعد محرّرة فقط لاكتساب المهارة في اللّغة) (صالح، 2013)

5- السّعي لتقريب أمّهات الكتب للمتعلّم ، لحفظ الأصول والقواعد لضرورة الحفاظ على لغة القرآن وحفظ التّراث اللّغويّ العربيّ وحمايته

ما يهمّنا من خلال هذه الدّراسة معرفة الخلاف القائم بين المعارضين للعامل وعرض وتحليل بعض الآراء ، ونقد ما أمكن إن قديما أو حديثا .

1.3دعاوى التّسير ومعارضة العامل قديما :

إنّ المطّلع على نظريّة العامل تحديدا عند معارضيه يلمس اختلافا في الطّرح وعدم اجماع على مطالب موحّدة للتّيسير ، وكذا اعتماد منظومة اصطلاحيّة تتغيّر مع تغيير النظرة إلى أسباب ومطالب المعارض ، ممّا دعا للوقوف على تداعيات الإلغاء عند كل فئة ومحاولة تحليل الوضع .

لا يعتقد الدّارس أنّ ابن مضاء هو أوّل من حمل لواء تيسير النّحو ومعارضة العامل النّحويّ فقد سُبقت محاولته بمحاولة بكر هي لمحمد بن المستنير (قطرب) الّذي لا يرى فائدة من العامل النّحوي ، فما يحدث الحركة الإعرابيّة لا دخل للعامل فيه (إنّما أعربت العرب كلامها لأنّ الاسم في حال الوقف يلزم السّكون للوقف ، فلو جعلوا وصله بالسّكون أيضا لكن يلزمه الإسكان في الوقف والوصل وكانوا يبطئون عند الإدراج ، فلما وصلوا وأمكنهم التّحريك جعلوا التّحريك معاقبا للإسكان ليعتدل الكلام ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرّك وساكن ومتحرّكين وساكن ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة ولا حشو البيت ، ولا بين أربعة أحرف متحرّكة ، لأنّهم في اجتماع السّاكنين يبطئون وفي كثرة الحروف المتحرّكة يستعجلون وتذهب المهلة في كلامهم ، فجعلوا الحركة عقب السّكون) (الزجاجي، 1979، صفحة 71/70) لقد خرج قطرب عن النّحاة السّابقين في مساره التّيسيريّ ومعارضته للعامل وأرجع الحركات للعادات الصّوتيّة للمتكلّم والّتي تضمن له الرّاحة والاسترسال في الحديث فإذا صعب عليه الحديث يسكّن معتمدا على رأي الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ) عندما قال : (إنّ الفتحة والضّمة والكسرة زوائد وهنّ يلحقن الحرف ليوصل إلى التّكلّم به) (سيبويه، 1982، صفحة 242/241) على الرّغم من أنّ قصد الخليل واضح لأنّه يتكلّم على الحركة في سائر الكلمة وأنّها ليست أصلا من الحرف نفسه بل زيادة عليه ليستطيع المتكلّم النّطق به ، وما قصد الحركة في أواخر الكلمة أي الإعرابيّة الّتي يؤثّر عليها العامل ، ولو فعل الخليل وكان قصده ما وصل إلى ذهن قطرب لوقع في التّناقض وهو مرسل هذه النّظريّة فأنى لذهنيّة عبقريّة فذّة مثله هذا الخلط؟ قطرب جعل للرّاحة النّفسيّة ويُسر الاسترسال في الكلام الأثر البالغ على التّحريك أو الإسكان فالحركات وظائف صوتيّة فحسب عنده ، بالتّالي يرى أنّ زيادة الحركات للتّوسيع عن المتحدّث . ما رآه قطرب فيه تخفيف وتسهيل كبيرين غير أنّ الأمر لو عاد للمتكلّم لرفع متى ما شاء ونصب وقت ما يريد وخفض الأماكن الّتي يبغي ، ولقصر جهده على حركات دون أخرى أو سكّن ليسلم فلا معنى للمرفوعات والمنصوبات والمجرورات عنده وهذا قمّة الهذر.

هناك محاولات تيسيريّة قديمة جاءت تاليه لقطرب كمحاولة خلف الأحمر (ت 180هـ) في كتابه (مقدّمة في النّحو) والّذي اختصر فيها ما اعتمده النّحويون من تطويلات وجمع الأدوات والعوامل تيسيرا على المتعلّمين ، وبذلك جمعت المقدّمة ما يحتاجه المتعلّم من أساسيات نحويّة يقول مبروك السّعيد: (وقد جمعت المقدّمة على صغر حجمها أساسيات النّحو العربيّ وسلك مؤلّفها في عرض الظّواهر النّحويّة مسلكا وصفيّا إلى حدّ ما ، وشملت مباحث متعدّدة من النّحو ، خلصت إلى حدّ كبير من تلك العيوب ، فجاءت فيها قواعد النّحو متكاملة وواضحة) (السعيد، 1985، صفحة 40/39) وعليه فمحاولته التّيسيريّة وثورته على العامل ليست مؤسّسة كدعوة تناهض العامل بل غايته تعليميّة تخفيفيّة قاصرة على القواعد الأساس الّتي تضمن للمتعلّم عدم الملل والفهم اليسيرالسّريع ،

ليست دعوة ضد العامل بقدر ماهي توطئة لقواعد اللّغة – في نظرنا– لأنّه لم ينقد جزءا أو مبدأ بعينه بل جل ما وقف عليه في النّحو هو التّيسير والاختصار

وكذلك محاولة أبي بكر الزّبيديّ (ت379هـ) في كتابه (الواضح) متأثّرا بمنهج الزّجاجيّ فتحرى السّهولة والتّيسير فيه ونوّع فيه بين مباحث صرفيّة ونحويّة وصوتيّة بالتّالي فقد ذهب مذهب سابقه وما نقد العامل في أسسه ولا في مبادئه .

كذلك محاولة جار الله الزّمخشريّ (ت 538هـ) حمل الكتاب خلاصة تجربة صاحبه ومن عاصره وبوّبه صاحبه مفصّلا فيه بين الأسماء والأفعال وباقي المباحث النّحويّة لذلك سمّاه (المفصّل في صناعة الإعراب) ونزع بذلك نزعة سابقيْه

وعليه فإنّ النّاظر المتبصّر لهذه المحاولات التّسيريّة في إجمالها حملت نزعه التّسهيل فحسب دون الثّورة على العامل بل ما نشدوه إنّما التّخفيف والتّسهيل . وهناك محاولات أخرى قديمة ذكرها أحمد مختار عمر في قوله : (.... تقديم مقترحات لإصلاح النّحو أوتيسيره ونقد النّحو ومناهج النّحاة ، ومن أقدم من تصدى لذلك :

1– أبو العباس أحمد بن محمد ولاد المصريّ (القرن الرّبع)

2– أبو العلاء المعري الشّاعر المعروف (القرن الخامس)

3– ابن حزم الأندلسي (القرن الخامس)

4– ابن مضاء الأندلسي (القرن السّادس)) (عمر، 1988، صفحة 156)

فمحاولة ابن ولاد وهي السّبّاقة قامت على مباديء أهمها :

– عدم الطّعن في عربيّة وسليقة وفصاحة العربيّ فلا يجوز التّصحيح له

– نقد القياس وتقديم السّماع عليه

– مهاجمة العلل والتّأويلات خاصّة إدعاء الحذف والإضمار

أمّا محاولة المعريّ فمسّت التّأويلات والتّقديرات والتّخريجات والتّكلّف ممثّلا لها من كلام العرب

أمّا محاولة ابن حزم الأندلسيّ ففيها هاجم العلل ويرى أنّها فاسدة لا سيما العلل الثّواني والثّوالث (عمر، 1988) ، فالمحاولات الثالث الأخيرة طُبعت بالنّقد الحقيقي لأسس العامل عكس سابقاتها غير أنّ الدّارس العارف بالنّحوالمتمرّس فيه والنّاقد الحصيف يستطيع الرّد عليها من منطلق أنّ هذا النّحو وتخريجاته ما وُضع للمتكلّم

البسيط ولا للمتعلّم المبتديء ، إنّما هو نحو علميّ حافظ للّغة وأصولها الكبرى، فمتكلّم اللّغة لن يستعمل النّحو بتمحّلاته في تواصله في الحالات الحياتيّة العاديّة فغرضه من التّواصل هو تبليغ الرّسالة المرادة بشيفرة متداولة مفهومة من طرفي العمليّة التّواصليّة والمتعلّم المبتديء لن يلتفت للتّعقيدات الّتي تبعث فيه الخوف من أخذ اللّغة إنّما غايته أخذ المباديء الأساسة الّتي تخوّله من النّطق الصّحيح .

وبالعودة إلى محاولة ابن مضاء القرطبيّ الأندلسي (ت592ه) وهي أشهر محاولات التيسيروالّتي أوردها في كتابه (الرّد على النّحاة) فالمنطلق فيها من مذهب ابن مضاء ، فهو ظواهريّ المذهب ممّا جعله يرفض العلل الثّواني والثّوالث ، هاجم قضيتين خلافيتين في النّحو وهما التّنازع والاشتغال ودعا لإلغاء القياس (ضيف، دت ، صفحة 24/23) ، وصرّح أنّ غايته تحرير النّحو من العلل والقياس والتّأويلات مبرزا هذا الهدف في مطلع كتابه : (قصدي من هذا الكتاب أن أحذف من النّحو ما يستغني النّحو عنه ، وأنبّه على ما أجمعوا عليه من الخطإ ، فمن ذلك ادعاؤهم أنّ النّصب والخفض والجزم لا يكون إلّا بعامل لفظيّ وأنّ الرّفع يكون بعامل لفظيّ وبعامل معنويّ) (لبقرطبي، دت ، صفحة 24) فكلام النّحاة هذا ليس معقولا حسب ابن مضاء خاصّة وأنّهم اشترطوا إعمال الفاعل حاضرا مكان فعله للفعل مثلا ، وهي من الأشياء المرفوضة وغير المنطقيّة ، لقد أرجع ابن مضاء الحركات لإرادة المتكلّم ، وهي خاضعة له والعامل ليس له إرادة حتّى يُعملها في معمولاته ويقول في ذلك : (أمّا ما يزعمون أنّ العامل في النّحو، ليس عاملا حقا ، وإنّما هو تمثيل وتخيّل لغرض تيسير النّحو وتسهيل تعليمه) (لبقرطبي، دت) إنّ المتتبّع لما استهلّ به ابن مضاء كتابه يجده ثار على كلّ ما أجمع عليه النّحاة العرب غير أنّنا نعلم يقينا أنّ الجماعة لا تتواطأ على الكذب والزّيف ، كما أنّه اشترط الإرادة لحدوث التّراكيب وأنّ العامل لا إرادة له وفي هذا بذور خراب زعمه إذ ما يريده المتكلّم الأوّل ليس بالضّرورة ما يريده الثّاني ولا الآخرين ، ضف إذا قال أنّ نظريّة العامل محض تخيّل فكيف نفسّر أنّ الخيال المزعوم آتى ثماره وحقّق هدفه فقد حافظ على اللّغة وعصمها من الأفول ومن اللّحن وجاء بمردوده التّعليميّ ؟ كما فنّد رأيه حين قال أنّ الهدف من العامل تيسير النّحو فإذا كان النّحو ميسّرا فما الحاجة من إعادة تيسيره وإقامة مطالبه ؟ إنّها إذا تناقضات نسفت – في رأينا – مطلب القرطبي ،من أين له المطالبة بالتّيسير ثمّ الإقرار أنّ النّحو ميسّر وهو ما وقّعه في كتابه كما رأينا ، ثمّ من أين له الادعاء أنّ العامل النّحوي محض خيال ثمّ نعرف أنّ النظريّة آتت أُكلها وقامت بدورها الموضوعة أساسا من أجله ومبدأ الإرادة في وضع الحركات منطقيّا مردود عليه ساقطة الحجّة به ، غير أنّ القاريء لآراء ابن مضاء وجماعة التّيسير تتبادر إلى ذهنه تساؤلات محيّرة ليس الهدف منها إستنقاص جهوده أو التّقليل من خبراته ، لكن فرضها

الوضع اللّغويّ العام ، خاصّة وأنّ أحدا لا يمكن إنكارنبوغ وعبقريّة الخليل وسيبويه وغيرهم ممن أسّسوا لنظريّة العامل :

1- كيف لجهابذة العربيّة أن لا يكتشفوا مثل هذا الهفوات في النّظريّة بل أقرّوها ودعموها؟
2- هل كانت نظرة الخليل ومن صحبه سطحيّة لدرجة إغفال التّعقيدات والنّقائص الموجودة في النّظريّة؟
3- ألم ينتبه الخليل بعقله الفاحص ونبوغه المتفرّد إلى كلّ ما جاء به مدّعو التّيسير؟

إنّ الهجوم على هذه النّظريّة بأحكام قابلة للنّقض والدّحض يؤكّد أنّها نظريّة عبقريّة ، حتّى ابن مضاء أقرّ بعبقريّتها ورفضه ناشيء من كثرة التّخريجات فيها ومعترفا بنبوغ النّحاة العرب وتبصّرهم قال : (وإنّي رأيت النّحويين – رحمة الله عليه – قد وضعوا صناعة النّحو لحفظ كلام العرب من اللّحن وصيانته عن التّغيير وبلغوا في ذلك إلى الغاية الّتي أمّوا وانتهوا إلى المطلوب الّذي ابتغوا) (لبقرطبي، دت ، صفحة 72) وقد سانده وشاطره الرّأي عباس حسن على الرّغم من كونه من المعارضين إذا قال : (أينا لا تنهره تلك العناية المعجزة الّتي بذلها الأوّلون في جمع أصول اللّغة ولمّ شتاتها واستنباط أحكامها العامّة والفرعيّة وحياطتها بسياج من اليقظة الواعية والحيطة الوافية) (حسن، رأي في بعض الأصول اللغوية والنحوية ، 1951، صفحة 1) فإذا كانت هذه شهادة من أفواه المعارضين فأنى لنا أن نطعن أو يخالجنا الشّك ؟

ما دعا له ابن مضاء القرطبيّ لم يلق الشّهرة والصّيت في عصره إلا أنّه دوّى عاليا عند المحدثين وكلّ من حقّق كتابه تأثّر بفكره فجاءت دعاوى التّيسير والتّجديد والإحياء والإلغاء والبعث .....بتسمياتها المختلفة .

2.3.ثورة المحدثين على العامل نقدا وتحليلا:

إنّ المطّلع على آراء المعارضين للعامل النّحويّ يلمس عدم إجماع بينهم على عكس ما نراه عند المؤيدين الّذين التفوا حول مبادئهم وعاملوا النظريّة على أنّها الرّكن الأساس والعماد للنّحو العربيّ هذه اللا اتفاقيّة دعت إلى مناقشة آراء المعارضة لمعرفة تداعيات اختلافهم سواء في المصطلحات أو المطالب التّيسيريّة .

لعلّ أوّل محاولة تيسير جاءت مع رفاعة الطّهطاوي (1868م) الّذي تشرّب طريقة التّأليف على الغربيين فوسم كتابه (التّحفة المكتبيّة لتقريب اللّغة العربيّة) حيث اتسمت كتابته باليسر والسّهولة ملمّا بالقواعد الّتي يحتاجها الدّارس ونائيا فيه عن الخلافات المرهقة لذهن المتعلّم ، كتاب استجاب لحاجة الطّلاب ومتطلبات العصر

إنّ المحاولات التّالية لهذه المحاولة لم تهدف للتّيسير بقدر ما هدفت لنقد النّحو وإصلاحه أو إحيائه أو تجديده فمحاولة ابن مضاء لاقت استحسان كلّ من احتكّ بكتابه إن تحقيقا أو تقديما أو مطالعة ، فجاء كتاب

(إحياء النّحو) لمصطفى إبراهيم ليحدث ضجة وثورة في عالم التّيسير إذ حمل فكر ابن مضاء بعد أن حقّق مصطفى إبراهيم (الرّدّ على النّحاة) فبنظرإبراهيم مصطفى النّحو العربيّ شاق لا يتقبّله ذهن القاريء وقد ركّز النّحاة على الجانب الشّكليّ من العربيّة مهملين المعنى ، وأعاد الحركات الّتي يزعم النّحاة أنّ العامل هو المتسبّب فيها إلى المتكلّم معتبرا أنّ الضّمّة هي حركة الإسناد بالتّالي يمكن الاستغناء على الفتحة والكسرة ، كتابه مثير للجدل من عتبته الأولى شكّل منعطفا وحملة قادها تلاميذه بعده أمثال مهدي المخزومي والجواري اللّذان تبعا ديدن أستاذهما على حدّ تعبير نعمة رحيم العزاوي:(المحاولة الرّائدة الّتي فتحت باب التّجديد في هذا العصر فتأثّر بها تلميذاه الجواري والمخزومي وساراعلى هديه فوافقاه في كثير ممّا ذهب إليه في محاولتهما) (العزاوي، 1955، صفحة 161)

عُرف صاحب إحياء النّحو بسيبويه عصره لما جاء في كتابه من بعث بل إحياء وتيسير للنّحو غير أنّه قصر كلامه على الاسم دون الفعل ممّا أعاب نظرته فلم تتصف بالشّموليّة ، لقد أغفل أهمّ ركن في العربيّة ، ولولا استدراك تلميذه وإكماله مجهوده لبقيت نظرته قاصرة (العزاوي، 1955)

إنّ قول (إبراهيم مصطفى) باهتمام النّحو بالجانب الشّكليّ دون المعنى فيه بعض الإجحاف لأنّ الإعراب لا يستغني بتاتا على المعنى ولا ينفصل عنه لحاجة المعرب لفهم الجملة محطّ الإعراب خاصة في المبنيات والإعراب التّقديريّ ومحال الجمل والكلمات ، أمّا عن رفضه للحركات واستغنائه على بعضها ففيه دعوة للغموض واللّبس فكيف للمتكلّم معرفة المرفوعات والمنصوبات أم اللّغة عنده مرفوعات فقط؟ إنّه بهذا يهدر جهود أبو الأسود الدؤلي والخليل وعناءهما في ضبط الكلام بالحركات وتسهيله على المتكلّم .

لقد غيّر المخزوميّ المصطلح من الإحياء إلى النّقد والتّوجيه وذلك في كتابه (في النّحو العربيّ نقد وتوجيه) 1964م معيبا فيه على شموليّة النّحو العربيّ واقفا على كثير من القضايا النّحويّة ويقول : (الأولى أن نخلّص الدّرس النحويّ ممّا علق به من شوائب جرّها عليه منهج دخيل هو منهج الفلسفة الّذي حمل معه إلى هذا الدّرس فكرة العامل) (المخزومي، 1986، صفحة 15) أوضح المخزوميّ من خلال هذا نظرته للنّحو العربيّ واختلاطه وعدم نقائه كما أبرز رفضه لنظريّة العامل وعدّه من الشّوائب متأثّرا برأي أستاذه ، لكن ما يعاب عليه نقده لواحدة من أحسن خصائص النّحو العربيّ وهي الشّموليّة إذ لا تكتمل نظريّة ما لم تتوفّر على الشّموليّة وهو جهد حريّ تثمينه لعلمائنا الأوائل ، كما أنّ جلّ القضايا الّتي تطرّق لها مهدي المخزومي بالنّقد تعدّ قضايا خلافيّة بين مدرستي البصرة والكوفة ، وتأثّره بالمدرسة الكوفيّة واضح يتخلل ثنايا مؤلّفه .

أثر ابن مضاء طال أيضا محقّقا آخر لكتابه هو الأستاذ شوقي ضيف الذّي أظهر تأثّره في كتبه الثّلاثة :

(تجديد النّحو) و (تيسيرات لغويّة) و (تيسير النّحو التّعليمي قديما وحديثا مع نهج تجديده) مستعملا مصطلحات جديدة غير الّتي استخدمها سابقيه مثل : التّجديد ، التّيسير على الاختلاف الاصطلاحيّ والفرق الدّلاليّ بينهما ، نظرته التّيسيريّة هدفها تعديل الاعوجاج وتقويم الألسن عند المتعلمين والنّاشئة حيث ذكر في كتابه (تيسير النحو التّعليميّ قديما وحديثا مع نهج تجديده) ما يثبت ذلك : (جميع البلاد العربيّة تشكو من أنّ النّاشئة فيها لا تحسن النّحو أو بعبارة أخرى لا تحسن النّطق بالعربيّة نطقا سليما ، كأنّما أصيبت ألسنتها بشيء من الاعوجاج والانحراف جعلها لا تستطيع أداء العربيّة أداء صحيحا ، ونخطيء خطأ كبيرا إذا ظننا أنّ شيئا من ذلك أصاب ألسنة النّاشئة في بلداننا العربيّة جعلها تعجز عن النّطق السّديد بالعربيّة ، إنّما مرجع هذا العجز أو القصور إلى النّحو الّذي يقدّم إليها ، والّذي يرهقها بكثرة أبوابه وتفريعاته وأبنيته وصيغه الافتراضيّة الّتي لا تجري في الاستعمال اللّغويّ) (ضيف، دت ، صفحة 3)

لن ينكر المستمع لرأي ضيف أنّ النّاشئة فسدت ألسنتهم ، غير أنّنا لا نوافقه في وضع اللّوم على النّحو وتجريمه ، بل إنّ الاعوجاج فرضه الواقع المعيش من اختلاط اللّغات وبعد النّاشئة عن السّليقة واعتبار الفصحى لغة ثانية وربما ثالثة في بعض الأقطار العربيّة ضف لسياسات التّعليم الّتي لا تنفكّ تدرج قواعد إمّا فيها خلاف نحويّ أو تفوق المستوى الذّهنيّ للمتعلّم فينشأ نافرا من اللّغة ونحوها وإعرابها ، فالنّحو كما نعلم علميّ للمتخصّصين وتعليميّ يُبرمج بشكل جرعات تحترم خصائص عقليّة وعمريّة للمتعلّم ، والدّارس لسيرة شوقي ضيف يلمس مدى تأثّره وولعه بطرائق التّدريس التّقليديّة لما فيها من نجاعة.

نادى شوقي ضيف بالانصراف عن العامل قائلا : (إنّ كلّ ما تصوّره النّحاة في عواملهم النّحويّة باطل وهل يستطيع أحد أن ينكر ما يقوله ابن مضاء عن أنّ الّذي يصنع الظّواهر النّحويّة في الكلمات من رفع ونصب وجرّ إنّما المتكلّم نفسه ....ويلتمس تهجينها لأنّها فاسدة في ذاتها) (لبقرطبي، دت ، صفحة 7)

لقد نسي ضيف أنّ المتكلّم ذاته يحتاج إلى العامل حتّى يضبط كلامه فلا يفسده ولا يغلط بالتّالي لا يلحن ، فإذا تخلى كما طالبه هو عن العامل فعوداعلى ذي بدإٍ لأنّنا سنعود للّحن وهو الدّاعي الأوّل والسّبب المباشر لقيام هذه النّظرية ، أليس ما استدعى قيام النّحو ونظريّة العامل هو اللّحن ؟ ورفضه للعلل الثّواني والثّوالث وما يتبعها من عوارض نحويّة كالزّيادة والحذف والإضمار والنّيابة .....إلخ لإرهاقها ذهن النّاشيء ، ومطالبته بالتّخلي عن الإعراب التّقديريّ والمحليّ والأخذ بالأيسر، فيه ما يسوّغه غير أنّ هذه الحالات ليست للنّاشيء المتعلّم ، هي نحو علميّ تخصّصي له أهله .فالتّعليميّة الحاليّة تدعو للتيسير ونظام الجرعات والنّحو الضّمنيّ وكلّها مباديء أقرّها القدماء للمراحل التّعليميّة الأولى .

وثالث هذه الدّعاوى ما يعرف بإدراج العاميّات وإحلالها محل الفصحى في التّعليم والتّعاملات اللّغويّة اليوميّة كونها لا تحمل قواعد صارمة للنّطق وكذلك لأنّها تمثّل اللّغة الأمّ للمتعلّم الّذي يتقنها من اكتسابه لها في البيت والمجتمع . لقد ترأس هذا التّوجّه كل من محمد كامل حسين وسلامة موسى ، وفحوى دعواهم بالإضافة لإحلال العاميات والدّرجات محلّ الفصحى ، أيضا كتابة العربيّة بحروف لاتينيّة لمواكبة العولمة وتخفيف الجانبين الصّوتيّ والمفرداتيّ ، وعلى الرّغم أنّ ما طرحاه واقع ملموس وهو واحد من مشاكل اللّغة العربيّة في عصرنا إلّا أنّه رأي مستهجن بدليل عدم التفات الوسط اللّغويّ له وبقاء هكذا دعاوى حبيسة حناجر المنادين بها ، لم نلمس لها في الواقع وجود .

4.خاتمة:

نجمل الحديث في قضيّة إلغاء العامل بضرورة معرفة فشل هذه الدعاوى الإصلاحيّة أو التّيسيريّة أو مهما كان مسمّاها ، لا لشيء إلّا لأنّ العامل النّحويّ قضيّة أصيلة انبنى عليها النّحو العربيّ وبما أنّ هؤلاء النّاقدين المعادين المعارضين لم يقدّموا بدائل فسيظلّ العامل متربّعا على عرش النّحو من ثمّة اللّغة. وترتّب على ما تقدّم أن أفرز هذا العمل عددا من النّتائج أهمّها :

1- نظريّة العامل نظريّة أصيلة قام عليها النّحو العربيّ

2- الانتقادات السّابقة لم تلتف حول مباديء مشتركة إلّا في الجزء اليسير منها خاصّة ما تعلّق بإحلال العاميات والدّرجة محلّ الفصحى فقد نأت كثيرا عن سابقاتها

3- عدم اعتماد قاعدة اصطلاحيّة واحدة يبرز اختلاف القناعات بين المعارضين على الرّغم من انضوائهم تحت اتجاه واحد هورفض العامل النّحويّ والمطالبة بإلغائه ، فعلى الرّغم من وحدة القضيّة تفرّقت التّسميات

4- الثّورة كانت على بعض جزئيات العامل لا على العامل نفسه (العلل ، القياس ، الحركات)

5- محاولة إقحام المتكلّم وإعطائه الدّور الأساس في توقيع الحركات على أواخر الكلمات جهلا أنّ المتكلّم ذاته يحتاج إعمال العوامل على المعمولات حتّى يبِين ولا يلحن

6- الدّعوة بإلغاء الحركات والحفاظ على واحدة مطلب غير مؤسّس يوقع المتكلّم في اللّبس والغموض والتّشتت.

5. قائمة المراجع:

1. ابن مضاء لبقرطبي. (دت). *الرد على النحاة* . مصر : دار المعارف.
2. ابن منظور الإفريقي، (دت)، *لسان العرب*، دار المعارف ،مصر.
3. ابن هشام الأنصاري، (2001)، *شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب*،دار إحياء التراث العربي، مصر .
4. أبو الفتح عثمان بن جني، (1952)، *الخصائص*،المكتبة العلمية،مصر .
5. أبو القاسم الزجاجي، (1979)، *الإيضاح في علل النحو*، دار النفائس، لبنان.
6. أحمد مختار عمر، (1988)، *البحث اللغوي عند العرب مع دراسة قضية التأثير والتأثر*. عالم الكتب ،مصر.
7. جلال الدين السيوطي، (1985)، *الخصائص الكبرى* دار الكتب العلمية ،لبنان.
8. شوقي ضيف، (دت)، *تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا مع نهج تجديده*، دار المعارف، مصر .
9. عباس حسن، (دت)، *النحو الوافي* ، دار المعارف، مصر .
10. عباس حسن، (1951)، *رأي في بعض الأصول اللغوية والنحوية* ، العالم العربي ، مصر.
11. عبد الجليل مرتاض، (2008)، *الفسيح في ميلاد اللسانيات العربية*، دار هومة ، الجزائر.
12. عبد الرحمن الحاج صالح، (2013) ،النحو العلمي والنحو التعليمي وضرورة التمييز بينهما ، *مجلة المجمع الجزائري للغة العربية*،ع 17 ،ص26.
13. عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، (1982)، *الكتاب* ،مكتبة الخانجي،مصر.
14. فتحي عبد الفتاح الدجني، (دت)، *النزعة المنطقية في النحو العربي*، وكالة المطبوعات، الكويت.
15. فخر الدين قباوة، (1999)، *المهارات اللغوية وعروبة اللسان*، دار الفكر،سوريا .
16. مبروك السعيد،(1985)، *في إصلاح النحو العربي*، دار القلم،الكويت .
17. محمد علي التهانوي، (1996)، *كشاف مصطلحات الفنون والعلوم*،لبنان ناشرون، لبنان.
18. محمد عيد، (1989)، *أصول النحو العربي في لانظرة النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث*، عالم الكتب،مصر.
19. محمد عيد،(1939)، *قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية والأدبية*، عالم الكتب ،مصر .
20. مهدي المخزومي،(1986)، *في النحو العربي نقد وتوجيه*، دار الرائد العربي، لبنان .
21. نعمة رحيم العزاوي،(1955)، *في حركة النحو وتيسيره في العصر الحديث*، دار الشؤون الثقافية العامة، العراق.
22. وليد عاطف الأنصاري. (2014). *نظرية العامل في النحو العربي عرضا ونقدا* . الأردن : دار الكتاب الثقافي .